

عقود المعاوضات المالية - لفضيلة الشيخ أ.د سعد الخثلان -

المحاضرة 91

سعد الخثلان

الصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى الله وصحبه ومن اهتدى بهديه الى يوم الدين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته هذه هي محاضرة التاسعة عشرة التي استكمل فيها ما تبقى - [00:00:00](#)

من مسائل واحكام السلام ان شاء الله تعالى ثم ننتقل بعد ذلك للكلام عن تداول السنادات كما قد تكلمنا في المحاضرة السابقة عن جملة من احكام السلام وعرفنا السالمة بانه عقد على موصوف في الذمة مؤجل - [00:00:53](#)

بشن المقبوض في مجلس العقد عقد على موصوف بالذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد ثم ذكرنا انه يعتبر نوعا من البيع وانه يسمى بيع المحاويج وان فيه جهالة وغراضا لكن الجهالة والغرر - [00:01:13](#)

اه احتمل للحاجة وايضا يعني ان الغرض فيه يسير في الجملة ثم تكلمنا عن اه شروط صحة السلف ذكرنا انه يشترط لصحته ما يشترط بصحة البيع ويضاف لذلك شروط اخرى - [00:01:31](#)

تكلمنا عنها وكان اخر شرط تكلمنا عنه الشرط السادس وهو ان يقبض آآ رأس المال في مجلس العقد قلنا ان هذا الشرط هو من اهم الشروط ان يقبض رأس مال السلم في مجلس العقد - [00:01:50](#)

وعرفنا العلة في هذا وهو انه اذا لم يقبض آآ الثمن في مجلس العقد فان ذلك يؤول الى ان تصير المسألة من قبيل بيع الدين بالدين.

وهو لا يجوز قلنا ان هذا الشرط متفق عليه بين العلماء - [00:02:07](#)

الا ان المالكية يجيزون تأخير تسليم رأس المال لثلاثة ايام فقط قد اخذ بهذا مجمع الفقه الاسلامي الدولي المنبثق من منظمة المؤتمر الاسلامي ما زاد على الثلاثة ايام العلماء متفقون على تحريم آآ - [00:02:27](#)

وانه لا يجوز لانه يؤول الى ان تكون المسألة من قبيل بيع الدين بالدين اه الشرط السابع من شروط صحة السلم ان يسلم في الذمة ان يسلم في الذمة تكون المسلم فيه غير معين - [00:02:45](#)

اي انه موصوف في الذمة وبناء على ذلك لا يصح السلم بشجرة معينة او في بستان معين وذلك لانه لا يؤمن تلفه وانقطاعه قال ابن المندر رحمه الله ابطال السلم اذا اسلم في ثمرة بستان معينه - [00:03:03](#)

كالاجماع من اهل العلم كالاجماع من اهل العلم وقد اخرج ابن ماجة في سننه عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اسلف اليه رجل من اليهود - [00:03:25](#)

دنانير في تمر مسمى فقال اليهودي من تمر حائطبني فلان وقال النبي صلى الله عليه وسلم اما من حائطبني فلان فلا اما من حائطبني فلان فلا ولكن كيل مسمى الى اجل مسمى - [00:03:41](#)

هذا الحديث آآ وان كان في اسناده مقاولا ضعف اسناده وضعيف من جهة الاسناد الا ان معناه صحيح وان كان لا يثبت ويصح من جهة الاسناد آآ هو قد اخرجه كما ذكرنا ابن ماجة في سننه - [00:04:05](#)

وفي سنته مقال الا ان معناه صحيح بل معناه الذي دل عليه هو كالاجماع بين اهل العلم ولهذا نقول عند عندما يراد عقد السلام لابد ان يكون على موصوف بالذمة - [00:04:24](#)

واحدنا مثلنا للسلم في المحاضرة السابقة بمثال لو ان رجلا اتى بعشرة الاف ريال واعطاها فلانة من الناس قلنا مثلا اعطاه عشرة الاف

ريال في شهر رمضان او في شهر شوال - 00:04:42

على ان يسلم له في مثلا مئة كيلو تمر من نوع كذا في شهر كذا يعني في وقت آآ نضج التمور فهذا سلم هذا سلام لكن لو انه قال Heidi
عشرة الاف ريال - 00:04:55

سلام في التمر الذي من بستانك بمائة كيلو تمر من بستانك هذا لا يجوز لماذا لانه قد لا تحمل آآ يعني آآ النخيل نخيل بستان هذا
الرجل قد لا تحمل في ذلك العام - 00:05:18

قد يصيّبها افة قد يصيّبها آآ ما يمنع آآ ظهورها يكون في ذلك غرر وفي ذلك جهالة والا اي فرق بين هذا وبين بيع المعدوم وبيع ما لا
يقدر على تسليميه ونحن ذكرنا في محاضرة سابقة ان هذا لا يجوز - 00:05:39

وانه اذا اشتمل البيع على غرر وعلى جهالة او عدم قدرة على التسليم فان هذا لا يجوز لكن هنا في السلم احتملت الجهالة والغرر لان
العقد على موصوف في الذمة ليس على معين على موصوف في الذمة - 00:06:01

هو يقول مئة كيلو تمر من نوع كذا تأتي بها من اي مكان من مزرعتك من مزرعة جارك من السوق من اي مكان لكن اذا حدد المكان هنا
يكون فيها جهالة وغراڑ - 00:06:18

ولذلك آآ لا يجوز ولا يجوز ان يكون السلم اذا في شجرة معينة ولا في بستان معين ولا في مكان معين يعني مكان ضيق كالبستان
مثلا او كالمزرعة هنا يعني آآ يكون هذا آآ محظما - 00:06:31

اذا لابد من شروط صحة السلام ان يكون السلام موصوفا في الذمة اما مكان الوفاء فانه لا يشترط لا يشترط ذكر مكان الوفاة الا ان
يكون موضع العقد مما لا يمكن الوفاء فيه - 00:06:47

كما لو عقد في طائرة او سفينة ونحو ذلك فلا بد من ذكر مكان الوفاء حينئذ اه في الوقت الحاضر يمكن ان يستفاد من السلم على
نطاق واسع في عقود التوريد - 00:07:03

في عقود التوريد هذه ان شاء الله سنتكلم عنها وسنبين وجه الاستفادة من السلم في عقود اه التوريد تعالى تهينه ثمة مسائل آآ
متعلقة بالسلم لا زالت يعني متبقية في المنهج - 00:07:19

اه انتقال الملك في العوظين هو كما ذكرنا ان السلف في الحقيقة آآ نوع من البيع وقلنا انه بيع محاويج وانه لا بد من التقابل قبل
التفرق فاذا قبض هذا الرجل الثمن قبض - 00:07:36

آآ ثبت في ذمته ما اتفق عليه فحينئذ ينتقل آآ يعني يكون له في ذمة صاحبه ما اتفقا عليه وهذا الشخص الذي قد قبض الثمن يكون
الثمن ملكا له وهو يملك الثمن يملك الثمن - 00:07:59

ويثبت في ذمته المسلم فيه التصرف في دين السلام قبل قبضه التصرف في دين السلام قبل قبضه هل يجوز التصرف في دين
السلام قبل قبضه آآ جمهور الفقهاء يمنعون من هذا - 00:08:19

يقولون انه لا يصح التصرف في دين السلام قبل قبضه ولا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه مطلقا واستدلوا بحديث ابي سعيد رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال - 00:08:38

من اسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره من اسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره وهذا الحديث رواه ابو داود وابن ماجة والبيهقي
لكنه ضعيف هذا حديث ضعيف وعفوه محدثون - 00:08:58

آآ ضعفه ابو حاتم والبيهقي وابن قطان وغيرهم فهو لا يثبت واستدل الجمهور كذلك باحاديث النهي عن بيع المبيع قبل قبضه هذى قد
تقدمت وسبقت معنا قوله عليه الصلاة والسلام من ابتعد شيئا فلا يبيعه حتى يقبضه - 00:09:13

قالوا ولان المسلم فيه ثابت في ذمة المسلم اليه وداخل في ظمانه ولا يدخل في ظمان المسلم الا بعد استيفائه فلا يجوز له بيعه قبل
الاستيفاء لنفي النبي صلى الله عليه وسلم عن - 00:09:35

ربح ما لم يضمن فاذا جمهور العلماء يمنعون من التصرف المسلم فيه قبل قبضه مطلقا القول الثاني في المسألة وهو روایة عن الامام
احمد وروي عن ابن عباس رضي الله عنهم - 00:09:51

انه يجوز بيع المسلم فيه قبل قبضه لمن هو في ذمته بثمن المثل او دونه لا اكثر منه حالا اذا القول الثاني مرة اخرى انه يجوز بيع المسلم فيه قبل قبضه لمن هو في ذمته - [00:10:05](#)

بثمن المثل او دونه لا اكثر منه حالا وهذا القول يقول انه رواية عن الامام احمد تاره شيخ الاسلام ابن تيمية وابن القيم رحمهم الله تعالى قال ابن منذرة ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهم انه قال اذا اسلفت في شيء الى اجل - [00:10:24](#)

فان اخذت ما اسلفت فيه والا خذ عوضا انصص منه ولا تربح مرتين وحاجتهم على جواز بيعه من المدين او الاعتياض عنه اذا كان ذلك بسعر المثل او دونه - [00:10:47](#)

عدم الدليل المانع عدم الدليل المانع من ذلك قالوا اما حديث من اسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره هو حديث ضعيف لا تقوم به حجة ولو صح فمعناه لا يصرفه الى سلم اخر - [00:11:06](#)

او لا يبيعه بمعين مؤجل وذلك خارج عن محل النزاع ولهاذا قال ابن القيم فثبت انه لا نص في التحرير ولا اجماع ولا قياسا وان النص والقياس يقتضيان الاباحة لكن اصحاب هذا القول اشترطوا - [00:11:25](#)

اه بان يكون البيع اه بثمن المثل او اقل لا باكثر وحاجتهم قالوا لان دين السلام مضمون على البائع ولم ينتقل الى ظمان المشتري لو باعه المشتري من المسلم اليه بزيادة - [00:11:46](#)

فقد ربح السلم فيما لم يضمن. وقد صرحت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن ربح ما لم يضمن وهذا القول هو القول الراجح والله اعلم. اذا القول الراجح انه يجوز بيع المسلم فيه قبل قبضه لمن هو في ذمته - [00:12:04](#)

بثمن المثل او دونه لا اكثر منه حالا. لا اكثر منه حالا هذا فيما يتعلق بمسألة التصرف في دين السلام قبل قبضه طيب ننتقل بعد ذلك الى مسألة اخرى وهي تعذر المسلمين فيه عند حلول الاجل - [00:12:24](#)

تعذر المسلمين فيه عند حلول الاجل ففي مثالنا السابق لو انه لما اسلم في مثلا مئة كيلو تمر من نوع كذا تعذر تسليمه لم يستطع هذا الرجل ان يأتي له بهذا المسلمين فيه - [00:12:42](#)

فما الحكم في هذا آآ عند جمهور العلماء ان السلم صحيح وانه لا ينفسق العقل بالتعذر لكن لرب السلم الصبر الى ان يوجد فيطالب به او فسخ العقد نقول انت مخير - [00:13:01](#)

انت اي رب السلم مخير بين ان تصبر الى ان يتيسر المسلمين فيه او انك تفسخ العقد آآ يعني تسترد آآ الثمن ففي مثالنا السابق لما اعطاه عشرة الاف ريال على ان يسلم له في مئة كيلو تمر من نوع كذا - [00:13:18](#)

لما حل موعد السلم بحث هذا الرجل عن هذا المسلم فيه لم يجد او لم يتمكن او انه لم يستطع فنقول لرب السلم انت الان مخير لك الخيار - [00:13:40](#)

بين ان تصبر الى ان يوجد وتطالب به وبين ان تفسخ العقد فاذا فسخت العقد فانك اه تستعيد آآ رأس المال الذي كنت قد بذلته اذا هذا ما يتعلق بمسألة تعذر المسلمين فيه عند حلول الاجل - [00:14:00](#)

اه من المسائل المتعلقة بالسلم اه الاقالة بالسلام الاقالة والسلام اه سبق ان قلنا عندما تكلمنا عن مسائل واحكام البيع ان الاقالة في البيع انها مستحبة وليس واجبة وعللنا لذلك بان البيع من العقود اللازمة - [00:14:21](#)

فالبيع يلزم مجرد التفرغ من مكان التابع بالابدان لكن الاقالة مستحبة لقول النبي صلى الله عليه وسلم من اقال مسلما بيعته اقال الله عثرته يوم القيمة اللي قاله في السلم اذا نظرنا للسلام هو السلام في الحقيقة كما ذكرنا نوع من البيوع - [00:14:46](#)

نوع من البيوع ولذلك تصح الاقالة في السلم نص الفقهاء على اه ان الاقالة في السلام تصح قال ابن منذر اجمع كل من نحفظ عنه من اهل العلم على ان الاقالة في جميع ما اسلم فيه جائزة - [00:15:08](#)

ايضا بيد ذلك الحديث الذي ذكرته قبل قليل من اقال مسلما بيعته وقال الله عثرته وفي لفظ من اقال نادما بيعته اقال الله عثرته يوم القيمة ولان الاقالة شرعت دفعا لحاجة الندم - [00:15:27](#)

والندم في السلم اكثرا لانه بيع باوكس الاثمان ولهاذا نقول تصح الاقالة في السلام بل ربما نقول انها تستحب تستحب عند وجود اه

الندم من احد الطرفين فتسحب الاقالة في السلام - 00:15:44

طيب آآتوثيق الدين المسلم فيه مشروع التوثيق عموماً الديون في الجملة مشروع لقول الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تدينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه فارشد الله عز وجل الى كتابة الديون - 00:16:04

وذلك لأن الإنسان من طبيعته النسيان ايضاً ربما يسول نفسه أحد المتعاقدين لأن يجحد شيئاً الكتابة في الحقيقة تكون مانعاً له من ذلك الجحود لأنها الحقيقة وثيقة لهذا العقد ووثيقة لهذا البيت - 00:16:27

ثم ايضاً الغالب الغالب أن العقد إذا مضت عليه مدة طويلة أنه يحصل النسيان أما من الطرفين أو من أحدهما أو على الأقل يحصل التشكيك وكثيراً ما سمعنا قصصاً لها - 00:16:57

أن الإنسان يتعامل مع غيره بناءً على الثقة ويكون تعامله معه من غير توثيق ثم يختلفا فيما بعد ولهذا في ينبغي للمتعاملين أن يحرص على الكتابة وعلى التوثيق يا ايها الذين امنوا اذا تدينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه - 00:17:14

وارشد الله عز وجل الى كتابة الدين و السلم هو يعتبر نوع من الديون المسلم فيه نوع من الدين لأن انه اه يقدم رأس المال ويكون المسلم فيه ديناً في الذمة - 00:17:39

وهو في الحقيقة نوع من الديون فيدخل إذا في عموم الآية إذا تدينتم بدين لا اجل مسمى فاكتبوه لهذا في شرع كتابة وتوثيق بين اه السلام ويشرع كذلك الاشهاد عليه - 00:18:01

ويشرع الاشهاد عليه يعني يوثق و اه يؤتى بشاهدين يشهدان عليه طيب ايضاً من المسائل ولعلنا نختتم بها يعني مسائل السلم الاتفاق على تقسيط المسلم فيه على نجوم ما حكم الاتفاق على تقسيط المسلم فيه على نجوم؟ نحن ذكرنا انه بالنسبة لرأس المال - 00:18:18

لا يجوز تقسيطه بالنسبة لرأس المال لابد من تسليمه في مجلس العقد كاملاً فلا يجوز تقسيط رأس المال الذي هو الثمن وعرفنا العلة في هذا يعني لما ذكرنا الشروط صحت - 00:18:44

السلم ذكرنا من ضمن الشروط اه ان يقبض رأس المال او يقبض الثمن تماماً في مجلس العقد وذكرنا ان هذا الشرط متفق عليه الا ان المالكية فقط يجيزون التأخير لمدة ثلاثة أيام - 00:18:59

هذا بالنسبة للثمن او الذي هو رأس المال واما بالنسبة للمسلم فيه المسلم فيه لو اتفقاً على تقسيطه على نجوم فلا بأس بذلك قد نص على هذا جمع من الفقهاء - 00:19:19

لأنه اصلاً هو مقسّط وهو يعني مؤجل فلو اتفق على ان يكون على اقساط فلا حرج في ذلك انما الممنوع هو تأجيل الثمن الذي هو رأس المال اما بالنسبة للمسلم فيه فهو اصلاً بطبيعته مؤجل - 00:19:33

بل ان من شروط آآ السلام آآ يعني الا يكون حالاً ان يكون مؤجلاً وهذا التأجيل اما ان يكون مؤجلاً كله او بعضه من يكون مؤجلاً كله او بعضه يعني ذكرنا نحن من ضمن الشروط - 00:19:48

اه الشرط آآ الثالث او الرابع فكان من ضمن الشروط نعم قلنا في الشرط آآ الثالث آآ نعم الشرط الرابع ذكر اجل معلوم له وقع في الثمن وقلنا بناءً على ذلك لا يصح السلام حالاً - 00:20:03

لا يصح السلام حالاً طيب يعني ذلك انه لابد من اجل لا بد من اجل طيب هذا الاجل اما ان يكون مؤجلاً كله او مؤجلاً على شكل اقساط فلو كان مؤذن على شكل اقساط فلا مانع من هذا. اذا اذا الممنوع هو تأجيل اه الثمن الذي هو رأس المال. اما بالنسبة للمسلم فيه فلا - 00:20:21

قنعة من تقسيطه لا مانع من تقسيطه على نجوم لهذا نكون قد انتهينا من مسائل واحكام آآ السلام واما تطبيقاته على مستوى يعني عقود التوريد وهذه ان شاء الله تعالى سوف آآ اتكلم عنها ان شاء الله تعالى في المحاضرة القادمة عندما اتكلم عن - 00:20:42

التوريد وسوف ابين ان السلم آآ يكون فيه ان شاء الله تعالى تطبيقات معاصرة يمكن ان تستفيد منه البنوك والمصارف الاسلامية طيب بقي معنا مسألة اه هي من مفردات المنهج - 00:21:03

تداول السنديات تداول السنديات آما معنى السنديات؟ وما المقصود بالسندي إذا اطلق وما معنى تداول السنديات او السنديات جمعه سندي والسندي صك يتضمن تعهدنا من المصرف او الشركة او نحوهما لحامليه - 00:21:20

بساد مبلغ مقرر في تاريخ معين نظير فائدة بسبب قرض عقدته شركة او هيئة قد تحتاج الى مال لتوسيع اعمالها هذا هو تعريف السندي بس اللي تعريفه مرة اخرى صك يتضمن - 00:21:48

تعهدنا من المصرف او الشركة او نحوهما لحامليه لسداد مبلغ مقرر في تاريخ معين نظير فائدة بسبب قرض عقدته او هيئة قد تحتاج الى مال لتوسيع اعمالها مثل ذلك ان هذه شركة من الشركات تحتاج الى مبالغ مالية - 00:22:09

فتطرح سنديات متضمنة فوائد ربوية فيقولون اعطانا الان عشرة الاف ريال نعطيك سندا باحدى عشر الف ريال يحل بعد سنة و تستفيد هذه الشركة والمؤسسة من آما تحصنه من الجمهور ومن سيولة نقدية - 00:22:29

وهذا الذي اعطي السندي يأخذ فائدة ربوية ويلاحظ هنا ان السنديات انها لا تنفك عن الفائدة الربوية ولذلك لو وجدت هي بدون فائدة ربوية لصارت قرضا حسنا و ظاهر من هذا ان السنديات انها محرمة لانها لا تنفك عن فائدة نبوية - 00:22:47

وعندما تذكر السنديات تذكر بعد الاسهم والاسهم تدرس ان شاء الله تعالى في مادة اخرى شركات ولذلك لا نريد ان ندخل في مسائل واحكام الاسهم لكن باختصار الفرق بين الاسهم والسنديات السهم يمثل جزءا من رأس مال الشركة - 00:23:11

وصاحبه يعتبر مالكا لجزء من الشركة. بينما السندي يمثل جزءا من دين على الشركة. فالشركة مدينة لحاملي فرق اخر السندي له وقت محدد لسداده بينما السهم لا يسدد الا عند تصفية الشركة - 00:23:29

فرق ثالث صاحب السهم شريك في الشركة يتعرض للربح والخسارة ببعض نجاح الشركة وفشلها. وقد يربح ربيعا كبيرا وقد يخسر خسارة كبيرة فهو يقاسم الشركة بنجاحها او فشلها. بينما صاحب السندي له فائدة ثابتة مضمونة لا تزيد ولا تنقص وليس معرضا للخسارة - 00:23:44

آآ فرق الرابع والأخير صاحب السندي عند تصفية الشركة تكون الاولوية له لانه يمثل جزءا من ديون الشركة بينما صاحب السهم ليس له الا ما فضل بعد اداء ما عليه من الديون. اذا عرفنا المقصود بالسنديات هو انها لا تنفك من الفائدة الربوية وانها محرمة. صدر في السنديات قرار من مجمع الفقه - 00:24:03

الاسلامي الدولي المنبثق بمنظمة المؤتمر الاسلامي آآ في دوره مؤتمر السادس وجاء في هذا القرار ان السنديات التي تمثل التزاما بدفع مبلغها مع فائدة مناسبة اليه او نفع مشروط انها محرمة شرعا كما ذكرنا - 00:24:23

اه من حيث الاصدار او الشراء او التداول. من حيث الاصدار او الشراء او التداول لانها قروض ربوية. سواء كانت الجهة المصدرة لها خاصة او عامة ولا اثر لتسميتها شهادات او صكوكا استثمارية او ادخارية او تسمية الفائدة الربوية الملزمة بها ربيعا او ربيعا او عمولة او عائدا. اذا السنديات المرتبطة بالفائدة الربوية هذه لا اشكال في اه تحريمها لكن ما ذكرنا آآ يعني ان الصلاة محرمة يحسن ذكر البديل فنقول من البديل للسنديات المحرمة اصدار او شراء او تداول السنديات او الصكوك القائمة على اساس المضاربة - 00:25:05

على اساس المضاربة لمشروع او نشاط استثماري معين. بحيث لا يكون لمالكها فائدة او نفع مقطوع وانما تكون له نسبة من ربح هذا المشروع بقدر ما يملكون من هذه السنديات او الصكوك ولا ينالون من هذا الربح الا اذا تحقق فعلا. اذا يمكن في الحقيقة في الوقت الحاضر - 00:25:28

وتشكيك السنديات بطريقة آآ جائزة شرعا. وذلك عن طريق تحويل هذه السنديات التي آآ تكون مرتبطة بالفائدة الربوية تحويل الى صكوك مضاربة تحويلها الى صكوك وسنديات مضاربة بحيث تكون قابلة للربح والخسارة - 00:25:48

فيقال لهؤلاء الناس انتم تدخلون معنا في هذه السنديات لكن هذه السنديات سنديات مضاربة ليست ديونا آآ ثابتة وعليها فوائد ربوية انما هي مظاولة تدخلون معنا في مضاربة قابلة للربح وقابلة للخسارة ويكون لكم نسبة من الربح قدرها كذا - 00:26:05

هذا اذا حولنا السنديات لهذه الصيغة تكون جائزة شرعا فكما قلت في اول محاضرة يعني يمكن آآ ان يصل المسلم الى غرظه بطريقة

مباحة هذه السنادات التي آآ يعني انت اليها بهذه الطريقة ممكن ان نعيده صياغتها بحيث تكون بطريقة صحيحة وبطريقة آآ -

00:26:23

آآ لا حرمة فيه وبطريقة مشروعة وهي ان نحول هذه السنادات لاجل ان ان آآ تكون سنادات مضاربة صكوك مضاربة من اهل الربح والخسارة. اذا السنادات التي تمثل ديونا وعليها نسبة ثابتة هذه لا اشكال في تحريمها. لكن لو استطعنا ان نحولها الى سنادات -

00:26:45

قابلة للربح والخسارة فانها تكون جائزة لانها تدخل حينئذ في شركة وشركة المضاربة جائزة. اذا ما هو الفرق بين السنادات المحرمة والسنادات جائزة السادات المحرمة هي تمثل اه مبلغا معينا مقطوعا وعليه نسبة محددة مقطوعة ثابتة. هذه لا اشكال بتحريمها -

00:27:05

جائزة آآ سنادات مضاربة قابلة للربح والخسارة ونسبة الربح ليست مقطوعة وانما نسبة الربح محددة بالنسبة مثلا عشرة في المئة عشرين في المئة او اقل او اكثر. آآ هذه هذا النوع من السنادات يكون جائزا وهذا ما قد بدأت بعض المصارف الاسلامية في -

00:27:25

اه تطبيقه اصبحت يعني تستخدم هذا النوع من السنادات اه الجائزة لكن الصورة الشائعة والمشتهرة للسنادات التي اه الكل يعني تمثل دينا ثابتا وبنسبة ربوية مبلغ مقطوع ثابت الذي هو الفائدة الربوية هذه لا اشكال في تحريمها -

00:27:45

او بتحريم تداولها نلتقي بكم على خير في المحاضرة القادمة ان شاء الله تعالى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته -

00:28:05